صندوق الفرص يؤكد دعمه للتسويق

مجور يدعو القطاع الخاص إلى تعزيز الصادرات الزراعية

صنعاء / سبأ

أكد وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أهمية دور القطاع الخاص في إنجاح فعاليات المهرجان الزراعي الثاني المزمع عقده بجامعة صنعاء خلال الفترة 24- 31 مايو القادم .

وأشار الوزير مجور خلال لقائه أمس بممثلي القطاع الخاص برئاسة رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس ، إلى أن القطاع الخاص في اليمن يعد شريكا أساسيا وهاما في مختلف مجالات التنمية .

وأكد أهمية التعاون والتنسيق لدعم الأنشطة الزراعية المتعلقة بتحسين جودة الصادرات الزراعية اليمنية وتعزيز سمعتها في الخارج والاستفادة من ذلك في دعم الاقتصاد الوطني.

وناقش اللقاء التعاون بين الوزارة والغرفة التجارية والتنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بإلزام تجار المستلزمات والمواد الزراعية في التسجيل لدى الغرفة التجارية واعتماد هذا الاجراء كشرط أساسي يجب توفره عند منح تراخيص مزاولة مهنة التداول للتاجر من قبل وزارة الزراعة .

كما تم مناقشة إمكانية التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص لدعم وتطوير جهود تنمية صادرات السلع الزراعية من خلال الاهتمام بالتسويق والتعبئة والتغليف والمعاملات الأخرى المتعلقة بتحسين جودة صادرات السلع الزراعية اليمنية وتعزيز قدرتها التنافسية .

وتدارس اللقاء إمكانية تدخل القطاع الخاص في توفير عدد من المستلزمات والأجهزة لمختبر قياس الأثر المتبقي للمبيدات التابع لوقاية النباتات بوزارة الزراعة لتفعيل دوره في قياس نسبة الأثر الباقي للمبيدات على محاصيل الخضروات والفواكه وبما يسهم في تأهيل وتحسين جودتها وجعلها أكثر قدرة على المنافسة في السوق الخارجي .

من جانب آخر كرس اجتماع زراعي عقد أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور وضم المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية إقبال بهادر - لمناقشة تفعيل دور الصندوق فيما يتعلق بالجانب الزراعي .

وناقش الاجتماع الإجراءات المتعلقة بتطوير عملية تسويق السلع الزراعية ونفاذها إلى الأسواق المحلية والخارجية واختيار الوسائل المناسبة في عملية النقل بما فيها النقل البحري .

وأكد الاجتماع أهمية تعزيز وتفعيل دور صندوق الفرص الاقتصادية بهدف تشجيع صادرات السلع الزراعية والمشاركة في المعارض المحلية والدولية الخاصة بعرض المنتجات الزراعية .

وأكد الوزير مجور أهمية التعاون بين الوزارة والصندوق لخدمة المجالات الزراعية خاصة التي يستهدفها الصندوق والمتمثلة في البستنة وزراعة الخضروات والفواكه .

وأشار إلى توجهات الوزارة في توفير كافة التسهيلات ودعم التسويق الزراعي بما يسهم في تنمية الصادرات الزراعية ونفاذها إلى الأسواق محليا وخارجيا بهدف تحسين مستويات الدخل المعيشي للمزارعين وتشجيعهم للتوجه نحو زراعة المحاصيل الغذائية المختلفة واللازمة لتوفير الأمن الغذائي .

حضر الاجتماع عميد كلية الزراعة بجامعة صنعاء الدكتور جلال عوض ومدير عام التسويق والتجارة الزراعية المهندس فاروق محمد قاسم .

تحليل عروض خزانة بقيمة 61 مليار ريال

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (837) وذكر بيان صحفي صادر عن البنك تلقت (الثورة) نسخة منه أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت 71 ملياراً و50 مليون ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182)، (364) يوما (16.02 %)، (15.82 %)، (15.81 %)، على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم الأحد القادم.

السبت تدشين الخط الملاحي الدولي لحاويات الترانزيت بعدن

عدن / سبأ

يدشن ميناء الحاويات بعدن غداً السبت الخط الملاحي الدولي الجديد لحاويات الترانزيت بوصول أول سفينة لنقل حاويات الترانزيت.

وأوضح نائب مدير عام شركة الحديدة الملاحية الوطنية القبطان بحري على أحمد الميناء لـ(سبأ) -أن هذا التدشين يعد خطوة اقتصادية نوعية على طريق تحديث ميناء الحاويات في مجال حاويات الترانزيت.

وأشار إلى مكانة عدن التاريخية والاقتصادية في مجال استقبال بضائع الترانزيت على المستويين العالمي والإقليمي حيث تعد اقرب ممر ملاحي دولي يربط الموانئ العالمية .

الجدير بالذكر ان السفينة الواصلة التي ستدشن الخط الملاحي الجديد تعد رابع سفينة من حيث المواصفات الملاحية الدولية وتحتل المرتبة الرابعة عالميا.

الجايكا تعلن استئناف تنفيذ مشاريع المياه باليمن

صنعاء / سبأ

ناقش رئيس الهيئة العامة لمياه الريف شهاب الحيدري مع مسؤول البرامج بمكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) هاني المعمري إمكانية استئناف تنفيذ اتفاقية المنحة المالية لمشروع الإمداد بمياه الشرب للمناطق الريفية المقدم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) لإنشاء 19 مشروعاً لمياه الريف في عدد من محافظات الجمهورية بكلفة 17 مليون دولار.

وتناول اللقاء كيفية إعداد خطة شاملة ومتكاملة خاصة باستئناف تنفيذ المشاريع الممولة من اليابان عبر الجايكا في قطاع المياه في المناطق الريفية تتضمن التأكيد على التنسيق والتعاون بين الهيئة والوكالة اليابانية في هذا الجانب بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب للمواطنين في المناطق المستهدفة .

وخلال اللقاء نوه رئيس الهيئة العامة لمياه الريف بدور الأصدقاء اليابانيين في دعم المشاريع الخدمية والتنموية في اليمن وفي مقدمتها مشاريع مياه الشرب في المناطق الريفية .

وأكد الحيدري ضرورة التواصل والتعاون بين الهيئة وقيادات المحافظة وسلطاتها المحلية بشأن تنفيذ مشاريع المياه في المناطق الريفية من جهة وبين الجهات المنفذة والهيئة ممثلة بفروعها في المحافظات من جهة أخرى بما يساعد الهيئة على تحديد الاحتياجات الضرورية للمجتمعات الريفية من مشاريع المياه وتوزيعها وفق مبدأ العدالة والأولوية في الاحتياج .

وتطرق إلى ما شهدته الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف خلال الفترة الماضية من ركود وشبه توقف لمجمل أنشطتها بسبب الأزمة التي يمر بها الوطن منذ عام 2011 م وتداعياتها المستمرة حتى اللحظة ..لافتا إلى دورها الهام في الإشراف وتنفيذ المشاريع في قطاع المياه في المناطق الريفية بما تمتلكه من مؤهلات وكوادر هندسية وفنية على درجة عالية من التأهيل والكفاءة .

و أكد مسؤول البرامج بمكتب الجايكا في اليمن استمرار دعم اليابان لليمن في تقديم خدمات المياه للمناطق الريفية ودعم تنفيذ الدراسات اللازمة لأي مشروع قبل البدء في تنفيذه..لافتا إلى أن توقف العديد من مشاريع المياه في اليمن الممولة من اليابان جاء نتيجة الأزمة التي يمر بها اليمن حاليا واستمرار اختلال الوضع الأمني.

وأشار إلى أن قطاع المياه في اليمن حظي بالأولوية في الحصول على المساعدات والدعم الياباني لمشاريعه الذي بدئ في العام 1977م .

وأبدى استعداد الجايكا لمساعدة الهيئة العامة لمياه الريف في جوانب التدريب والتأهيل بما يضمن رفع وتحسين مستوى قدرات منتسبي الهيئة من مهندسين وفنيين.

يذكر إن أربعة مشاريع في محافظتي صنعاء وذمار من الـ" 19 " مشروعا التي تغطيها المنحة المالية اليابانية هي قيد التنفيذ حاليا،وقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 90 بالمائة وتستهدف المشاريع الـ19 " المذكورة تزويد نحو 130 ألف نسمة من سكان المناطق الريفية في خمس محافظات بمياه الشرب .

وتتضمن مشاريع المياه الممولة من اليابان تنفيذ وإعادة تشييد وتأهيل لمنظومات الإمدادات بمياه الشرب النقية في المناطق المستهدفة بالمحافظات الخمس .

حضر اللقاء عدد من مدراء العموم والإدارات المعنية بالهيئة.

قلع شجرة القات واستبدالها بشتلات البن واللوز بإب

إب/ سبأ

دشن مكتب الزراعة والري بمحافظة إب أمس بالتعاون مع برنامج تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأميركية ،اقتلاع أشجار القات من حقول أحد المزارعين بمديرية العدين .

كما قاما بتدشين زراعة شتلات أشجار البن وإحلالها بديلا لزراعة أشجار القات في تلك المنطقة،كآلية تهدف إلى دعم مشاتل إنتاج البن واللوزيات للحد من زراعة القات التي شهدت انتشارا واسعا في الأودية الزراعية الخصبة خلال السنوات الأخيرة ما أثر سلبا على مصادر توفر الأمن الغذائي في المحافظة والبلاد بشكل عام .

وفي التدشين أكد وكيل محافظة إب مثنى الحصين أهمية الشراكة المجتمعية وتعزيز الجهود لاقتلاع شجرة القات والتوسع في زراعة المحاصيل الغذائية المختلفة من خلال دعم وتشجيع الزراعة باستخدام البيوت المحمية والمشاتل الزراعية والتي تخدم المزارعين في المنطقة .

وأشار إلى أن مديرية العدين تعد إحدى المناطق ذات الأودية الزراعية الخصبة وفيها العديد من المحميات والتي يجب حمايتها من شجرة القات.

ونوه بجهود مكتب الزراعة بالمحافظة ودوره في تشجيع المبادرات المجتمعية للمزارعين والعمل من خلال برنامج تحسين معيشة المجتمع على دعم البدائل الزراعية .

2,4 مليار ريال النفقات الاستثمارية بوادي وصحراء حضرموت

سيئون / أحمد سعيد بزعل

كشف التقرير التقييمي لمستوى تنفيذ خطة العام الثالث 2013م من الخطة الخمسية الرابعة (2011 - 2015م) للتنمية والتخفيف من الفقر بمديريات وادي وصحراء حضرموت المعد من مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمقدم للمكتب التنفيذي بالوادي والصحراء في دورته الأخيرة أن البرنامج الاستثماري لعام 2013م استهدف الإنفاق الفعلي على (275) مشروعا توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغ حجم النفقات (مليارين و470 مليوناً و15 ألف ريال) بنسبة إنجاز مالي بلغت (19.5 %) من إجمالي التوظيفات الاستثمارية المعتمدة ولوحظ أن مستوى التنفيذ المالي على المستوى العالم بلغت (19.5 %) في حين بلغت نسبة التنفيذ المالي لمشاريع السلطة المحلية (61 %) وللسلطة المركزية (15 %) وكان بالإمكان تجاوز السلطة المحلية لولا تأخير الإعلان عن عدد من المشاريع وبروز إشكاليات في بعض مواقعها وعدم رفع المشاريع إلى لجنة مناقصات الوادي والتي تزيد كلفتها عن السقوف المحددة للجان المناقصات في المديريات للبت فيها .

وأشار التقرير الذي حصلت (الثورة) على نسخة منه إلى أن نسبة الإنفاق العامة لاتلبى في مجملها الطموحات والتطلعات التنموية العامة سواءً على المستوى الرسمي أو الشعبي وحاجة المجتمعات المحلية والمعتقد بأن هذا الأداء لاشك تقف خلفه عدد من الأسباب أهمها (توقف الصرف على مشاريع في السلطة المحلية كما حصل في مديرية سيئون (مشروع مبنى الأحوال المدنية) بسبب الإشكاليات الإدارية التي واجهتها قيادة السلطة المحلية هناك , كما يلاحظ تأخر الإعلان عن المشاريع في بعض المديريات بسبب تأخير إعداد الوثائق وعدم الشروع في تنفيذ مكونات مشروع مرافق الصرف الصحي في مدينتي سيئون وتريم وان الإنفاق الذي تم عن المشروع من المصدر الحكومي وارتباط مشاريع الكهرباء بالمركز وعدم موافاة الفرع بحجم النفقات على تلك المشاريع إضافة إلى عدم الإعلان عن المناقصات الخاصة بإنشاء المحطة الغازية الجديدة واحتكار المعلومات المالية في المركز وعدم التبليغ لمكاتب فروع الوزارات في الوادي وخاصة النفقات مما اظهر تدني الإنفاق العام واعتماد مخصصات مالية لمشاريع قد استكملت في قطاع الأشغال والطرق (المشاريع المركزية) وارتفاع قيمة المشاريع في عدد المديريات مقارنة بالسقوف المالية للجان المناقصات وعدم الرفع بها مسبقاً إلى لجنة المناقصات بالوادي للبت فيها .

وجاء في التقرير أن الموارد المحلية للسلطة المحلية تعتبر المصدر الأساسي لتمويل البرامج الاستثمارية المحلية وترتبط بها مباشرة من خلال عكسها كاستخدامات بما يوازي إجمالي الربط العام لتلك الموارد المخططة وتنعكس من خلال المخصصات السنوية التي يتم اعتمادها للمشاريع الاستثمارية في حين أن ما يتم إنفاقه فعليا على المشاريع الاستثمارية يرتبط بما يتم تحصيله فعليا أو تحويله من الموارد .

ولفت التقرير انه ومن خلال التحقق للموارد المحلية (2013-2010م) يتضح أنها حققت تطورا ونموا نسبيا للربط المحصل على حد سواء بما يوازي(20 %) غير أن هذا النمو لا يتوافق مع كفاءة التحصيل الذي وصل إلى(70.5 %) في عامي(2010م و2012م) بل وتراجع إلى ما يقارب(55.8 %) في عام 2011م و(58.7 %) في عام 2013م نتيجة ضعف كفاءة التحصيل وعدم التقيد بالتحويلات وفقا والربط مركزيا وقد اثر هذا التراجع سلبا في تعثر بعض المشاريع وتأخير انجاز البعض الآخر لنقص السيولة أو الأرصدة النقدية للمديريات حيث بلغت جملة الموارد حسب تقديرات الربط لعام 2010م بدون الأرصدة النقدية المرحلة (884.8) مليون ريال والمحصلة فعليا (623.6) مليون ريال وارتفع الربط في عام 2011م إلى مليار و86 مليون ريال غير أن ماتم تحصيله قد تراجع بفارق طفيف عن ما حصل في العام السابق ليصل إلى (606.4) مليون ريال وفي العام 2012م ارتفع الربط بشكل ملحوظ والذي قدر بـ مليار و276 مليون ريال وقد ارتفع التحصيل مقارنة بالعامين السابقين إلى (901.2) مليون ريال وفي عام 2013م تراجع الربط إلى (1.219.8) مليار ريال بينما المحصل والمحول (716.2) مليون ريال وبنسبة(58.7 %) إلى الربط وقد شهد الربط نموا على مدى الأعوام الأربعة ما يقارب(7.7 %) وهذا يتماشى مع الكتاب الدوري بشان إعداد الموازنة غير أن النمؤ في تطور التحصيل سلبيا بما يقارب (4.1 %) وانعكس هذا على تراجع المحصل الفعلي من هذه الموارد وبصورة كبيرة في الأعوام(2011م و2012م و2013م) إلى(68.5 % و65.3 % و 58.7 %) على التوالي مقارنة بـ(90 %) في عام 2010م نتيجة لضعف التحصيل وزيادة ربط الواجبات الزكوية والتي لم يتم جبايتها محليا بحجة تحصيلها مركزيا لفروع الشركات بالوادي وأخفقت غالبية المديريات في تحصيل هذا المورد في عامي(2011م و2012م و2013م) باستثناء بعضها ليس لكفاءة التحصيل وإنما لتدني الربط المحدد مثل مديرية العبر .